



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التصنيف: عام

اللغة العربية

28 شباط 2012

تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

مجلس حقوق الإنسان – الجلسة التاسعة عشر – جدول الأعمال رقم 3

لقد تسلم الأمين العام البيان التالي والذي تم توزيعه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/ 1996. وقد تم اصدار هذا البيان وتسليمه بدون تعديلات بنفس اللغات التي تم إرساله بها من قبل المنظمات الغير حكومية.

انتهاكات حقوق النساء في العراق:

تقدمت النساء العراقيات تقدما مهما مقارنة بالأخريات في العديد من دول المنطقة، فقد تضمنت القوانين المبكرة التعليم للفتيات، وحقوق الأسره، وحق الخدمة في الحكومه . مع ذلك، فقد ابتلي عراق اليوم بسوء الوضع الأمني ، مما أدى الى أن يصبح وضع النساء أزمة وطنيه، فالأغتيالات والأختطافات منتشرة، تتعرض النسوة اللواتي يقدن سياره، أو ممن لا يرتدين الحجاب للتهديد، في بلد كان علمانيا في يوم ما.

نجحت نساء العراق ما بين عامي 1960 – 2003 ، نجحن في الحصول على التعليم والرعايه الصحيه والتوظيف، وتقدمت مشاركتهن السياسيه بصورة ملحوظه. حملت النساء والفتيات في العراق العبء الأكبر للصراع وسوء الوضع الأمني الذي تلا غزو عام 2003، فمن كانت سابقا تتمتع بأعلى مستويات حقوق الحماية والمساهمه الاجتماعيه في المنطقه قبل عام 1991، شكل الوضع الحالي بالنسبه لهن كأبتلاع حبة دواء شديدة المراره.

أعتمادا على الصور النمطيه بخصوص موقع المرأه في المجتمعات العربيه والإسلاميه، دافع مسؤولون أمريكيون وبريطانيون عن نظام الأحتلال في العراق عن طريق الأيحاء لتأثيراته الأيجابيه لتحرير النساء. لم تقم هذه الأذعاءات بتجاهل التقدم الكبير الذي طرأ على تعليم النساء وتوظيفهن خلال أول عقدين من الحكم البعثي، لكنها غطت على التأثير الواضح الضرر على نساء العراق جراء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحده وهيئة الأمم المتحده خلال التسعينيات. وعلى نحو مماثل، نشنت هذه النمطيات الأنتباه عن تردي حقوق المرأه ووصولها الى التعليم والتوظيف في ظل نظام الأحتلال.

في تقارير منظمتي (نساء من أجل النساء الدوليه) عام 2008 ومنظمة (أوكسفام) عام 2009 ، تحت عنوان (عن لسانها – نتحدث نساء العراق عن أعظم مخاوفهن وتحدياتهن) لفت أنتباههن التردي الشامل الذي حل بنساء العراق.

القتل:

أظهرت دراسته في عام 2011 أن قوات الأنتلاف التي تقودها الولايات المتحدة تسببت في رفع معدلات القتل عشوائي بين صفوف النساء والأطفال بنسب أعلى من مثيلاتها بين صفوف المتمردين. فقد تم أستهداف وقتل المئات من النساء من المهنيات أو من لهن دورا اجتماعيا ، فقد هرب وتهجر العديد منهن ممن يعملن في المجال الطبي وحده، مما أدى الى هجرة العقول وتعطيل النظام الصحي. تم أعتيال 341 موظفا أعلاميا من الذكور، و35 موظفة أعلامية من الأناث، منذ غزو العراق، وفقا لموقع منظمة بروكسل تريبونال.

الوضع الأمني:

تزايد أستهداف النساء في أعمال عنف وتهديدات وخطف خلال السنوات العديده الماضيه.وقد أثر التدهور الهائل في الوضع الأمني بصوره غير مباشره على طبيعة الحياة التي تعيشها النساء في جميع أنحاء البلد، بغض النظر عن هوياتهن الدينيه والأقتصادييه والثقافييه. وقد أدى سوء الوضع الأمني كذلك الى تقييد حركة النساء بشده. كان هناك تحديات أخرى أكبر وهي الخوف من التعرض للأذى من قبل الجنود الأمريكيين والبريطانيين والجماعات المسلحة. عبر عدد كبير من النساء ، بنسبة 88% ، وهي نسبة مثيرة للقلق، عبرن عن قلقهن الكبير من أن يتعرضن ، هن أو أحد أفراد أسرهن، للعنف الحاصل في العراق، 71.2% منهن قلن بأنهن لايشعرن بأن القوات البريطانيه والأمريكيه تقوم بحمايتهن. بينما يخطف الرجال والنساء على حد سواء، لايقدر لصدمة الأختطاف أن تنتهي حتى بعد إطلاق السراح. فالعار المصاحب لهذا الحادث هو عار تبقى وصمته للأبد. كذلك تقوم بعض الأسر بأعطاء معلومات غير دقيقه بخصوص حوادث من هذا النوع بسبب الشعور بالعار.

بالرغم من التقارير المناهضه للعنف بصوره عامه، هناك حوالي 60% من النساء (وفق دراسة قامت بها منظمة أوكسفام عام 2009) قلن بأن عنصر الأمن والأمان لايزال شأنهن الأكثر ألاحا. إضافة الى ذلك، يعتقد الخبراء العراقيون أن العنف المنزلي قد تزايد خلال سنوات الحرب والمصاعب الأقتصادييه منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003.

قدرت منظمة الصحة العالميه أن هناك واحده من بين كل 5 نساء عراقيات تبلغ عن وقوعها ضحية للعنف المنزلي ، ويذكر الخبراء أن المعدل أعلى من ذلك بكثير.

الأميه:

تحول حال نساء العراق خلال عقدين من الزمن الى مستوى متقدم مقارنة بالنساء في الدول المجاوره في المنطقه، فقد هبطت نسبة الأميه بين النسوه من 91% عام 1957 الى 12% عام 1990. فخلال التسعينيات، كانت نسبة النساء اللواتي كن أعضاء في الهيئه التدريسيه في الجامعات ومراكز البحوث أكثر من 30% من العدد الكلي لأعضاء الهيئه التدريسيه في العراق، وشكلت النساء نسبة 67% من الكادر التدريسي ككل في المدارس الأبتدائيه والمتوسطه والأعداديه خلال الثمانينيات.

وفقا للأمم المتحده لتنسيق الشؤون الأنسانيه، فقد تراجع الأميه بين النساء بعد عام 2003 الى أكثر من 50% في معظم محافظات العراق، فيما أرتفعت نسبة البطاله بين النساء الى أكثر من 50%، مع تراجع حقيقي لجميع المقاييس ذات الصله.

المشاركه السياسييه:

أضعف مبدأ العصمه الحرفيه للحكومته في ظل الأحتلال، أضعف حقوق المرأه بشده، فوفقا لنسبة تمثيل النساء في البرلمان العراقي والتي تقدر بـ 25% ، تعتبر تمثيلا سياسيا رمزيا له الفضل في تحسين صورة الأحتلال. فهناك 62 قاضيه فقط في العراق من الأناث من أصل 1200 قاضيه كعدد كلي. يجب أن يكون للنساء حق المساواه في فرص الوصول الى مناصب لصنع القرار.

السجن:

تم اغتصاب النساء في مراكز الاعتقال وفقا لتقارير متعدده، فقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريرا يوضح بأن كادر البعثة قد ألتقى بالعديد من المتهمات من النساء والفتيات في سجن الكاظميه للنساء في بغداد ، قلن بأنهن تعرضن للضرب، والأغتصاب، أو تعرضن لأعتداء جنسي بطريقة أخرى في مراكز الشرطة.

أعلن الأمين العام لأتحد المتهمين والسجناء السياسيين في العراق عام 2010، أعلن أن الأحتلال الأمريكي في العراق يعتمد على الأغتصاب المنظم، والتعذيب، والمعاملة السادية للسجينات العراقيات في معسكرات سجنهم، فتتم تعريتهن من كامل ملابسهن، ويتم حرمانهن من الطعام والشراب لأيام لكسر عزيمتهن . وقد تم منع فرق من الصليب الأحمر الدولي ومجموعات تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، تم منعهم من زيارة مراكز الاعتقال ومعرفة مايدور هناك. نادرا ماتطالب هذه المنظمات بزيارة السجون ومراكز الاعتقال بسبب سوء الوضع الأمني وبسبب حقيقة أن من يسيطر على هذه المرافق هي الميليشيات الطائفية.

تحصل النساء الحوامل في السجن على عناية محدودة وغير كافيه خلال فترة الولادة ومابعدها، وغالبا مايكون الطعام المقدم لهؤلاء النسوة دون المعايير الضرورية للتغذية. أما مستويات النظافة الشخصية للسجينات فهي ضئيله، حيث لاتتوفر الضروريات الصحيه المحدده للمرأة (كترويدن بالفوط الصحيه).

فقر نساء العراق مابعد 2003:

يعيش مانسبته 23% من مجموع سكان العراق البالغ عددهم 30 مليون نسمة ، يعيش 7 مليون مواطن عراقي تحت خط الفقر، في البلد الغني بالنفط، وتشكل النساء أكثر من نصف هذا العدد. اعتمادا على دراسه أحصائيه شامله، أوضحت الدكتوراه سعاد العزاوي أن ترددي الوضع الأمني قاد النساء العراقيات الى أن يتركن وظائفهن، فهناك 85% من النساء المتعلمات بلا وظائف.

أظهر تقرير المصرف العالمي عام 2011 تحت عنوان (مواجهة الفقر في العراق)، أظهر أن نسبة من يعملن من النسوة هي 11% فقط مقارنة بثلثي عدد الرجال البالغين. يعزى السبب الرئيسي لهذه الأكتشافات الى الوضع الأمني العام والبطاله في جميع أنحاء العراق التي يعاني منها الذكور والأناث، وللفساد أيضا تأثيراته على ذلك.

أستنتج مراقبو منظمة الهجره الدوليه أن هناك أسرة من بين كل 8 أسر من العوائل المهجره يكون رب أسرتها أمراً، 71% منهن قادرات على العمل ولكنهن يعجزن عن أيجاد التوظيف لهن، وبهذا لايمكن من دعم أسرهن. إضافة الى ذلك، تواجه النساء، وخاصة العازبات منهن ندوبا ثقافيه وأجتماعيه تضع أمامهن عائقا كبيرا عندما يحاولن تأمين وظيفه أو فرص تعليميه أضافيه لهن.

أبلغ رئيس البرلمان العراقي في 21 تشرين الثاني 2010، أبلغ مشرعين القوانين بنفاذ أموال العراق التي تدفع كأعانات للأرامل وللمحاصيل الزراعيه ولبرامج أخرى خاصه بالفقراء.

وفقا لتقرير أوكسفام عام 2009 ، لم تتسلم 33% من النساء أية مساعده أنسانيه منذ عام 2003، 76% من الأرامل لم يتسلمن أي راتب تقاعدي، 52% منهن بلا وظائف، وتم تهجير 55% منهن منذ عام 2003 ، و 55% منهن تعرضن للعنف.

عندما تشح الأموال ، تميل النساء الى التوفير للتعليم والرعايه الصحيه، هناك أكثر من 47% من الأطفال يكون رب أسرهم نساء لم يذهبن الى المدارس، وبعضهن بحاجة الى الأجور الضئيله التي يحصل عليها أولادهن لأطعام الأسره.

ذكرت منظمة الهجرة الدوليه في تقرير لها في تشرين الثاني 2010، ذكرت بأن هناك 2.750.000 نازحا عراقيا يعيشون داخل العراق،من أجمالي 1.660.000 عراقي تم تهجيريه منذ عام 2006. تشكل النساء والأطفال تحت سن 12 سنه نسبة 82% من هؤلاء المهجرين (جمعيه الهلال الأحمر العراقي – حزيران – 2008).

تركت سنوات الصراع في العراق أكثر من مليون أرمله بسبب الحرب ، وأدت الى نقص في عدد الرجال غير المتزوجين، والضغوط التي قد تؤدي الى اللجوء الى تعدد الزوجات من جديد. قدرت مجموعة الأغاثة الإنسانية الدولية أن هناك حوالي 1.500.000 أرمله ، أي ما يقارب الـ 10% من إجمالي عدد الأناث.

وفقا للعرف في العراق، عندما تصبح المرأة أرمله، بإمكانها الانتقال والسكن مع والدها أو أهل زوجها، وجد العديد من النساء أن أقاربهن، أن كانوا على قيد الحياة، فقراء للغاية ولا يتمكنوا من تقديم الدعم لهن.

تبلغ نسبة من تتسلم المساعدات الحكومية من الأرامل أرمله واحده من بين 6 ، يتراوح مبلغ هذه المساعدة بين 34 دولار و81 دولار شهريا. لكي تتسلم الأرمله مساعدات كهذه، عليها أن تحسن من علاقاتها ، كأن تدخل في زواج مؤقت معتمدا على علاقة جنسية مع أحد المسؤولين عن توزيع هذه المساعدات. ومع هذا، لا يكاد هذا المبلغ الضئيل أن يغطي احتياجات الأسرة، لذلك تضطر العديد من الأرامل للعمل كخدمات ، أو التسول، أو يطلبن المعونة من أسرهن.

كانت الأرامل خلال فترة حكم صدام يحصلن على مساعدة شهرية، ويتم منحهن قطع أراضي، وسياره، مما ساعد في أرضاء العديد منهن. كذلك قام بتكريم العسكريين الذين يتزوجون من الأرامل. توقفت هذه المنح بعد الأطاحه بالنظام، حيث تتسلم الآن 10% فقط من الأرامل رواتبهن، وحصلت 25% فقط منهن على تعويض لمن فقدن أزواجهن في حادث أرواحي.

الاستغلال الجنسي:

تقول الأستاذة الجامعية سعاد العزاوي أن غياب الوظائف والمؤهلات والفرص قادت بعض النساء لطريق الدعارة، لكي يتمكن من أعاله أطفالهن وأسرنهن. في حالات أخرى، أنجرفت بعض النساء الى الدعارة بسبب حاجتهن الشديده للحماية. تتضمن المشاكل في قضايا كهذه التعرض للتهديد بالخطف الذي يصدر بحق نساء لا يرتضين لأنفسهن ممارسة الدعارة، حيث يتم إصدار تهديد ضد نساء توفي أزواجهن عنهن أو فقدوا . أضافت الأستاذة سعاد العزاوي أن نساء العراق يعشن وضعا هشاً نتيجة لجرائم الأحتلال الأمريكي.

وفقا لتقرير صدر عن (حركة تغيير لندن الاجتماعي من خلال التعليم في الشرق الأوسط) ، ظهر أن هناك 5000 امرأة وفتاة يتم المتاجره بها للاستغلال الجنسي. يميل التجار البشريون الى أستهداف الفتيات والنساء الأصغر سنا، ممن يجلبن لهم أسعارا أعلى. وقد ذكر التقرير أن تهاون السلطات في التعامل مع هذه المشكله بفعاليه عزز حالة الأفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب بحق النساء اللواتي تم أهمالهن، ويؤدي الى أفلات الجناة من العقاب.

قادت الحروب، والفقر، والتلاعب بالفقراء، والخوف، قادت الى ازدياد أعداد النساء والأطفال الذين تتم المتاجره بهم. إضافة الى ذلك، خلقت الحروب في العراق بيئة تساعد على ازدهار أنتهاكات كهذه.

توصيات من المنظمات الغير حكوميه ممن وقعوا على هذا البيان للأمم المتحده بصوره عامه ولمجلس حقوق الإنسان بصوره خاصه على القيام بما يلي:

- ضمان أن يتم التحقيق في جميع أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق خلال الحصار والغزو والأحتلال من قبل هيئه دوليه مستقله.
- يجب ألتخاذ جميع التدابير لوضع حد للحصانه الحاليه، سواءا داخل العراق أو فيما يتعلق بالجرم ومسؤوليات سلطات الأحتلال على وجه الخصوص.
- تعيين مقرر خاص للأمم المتحده لحالة حقوق الإنسان في العراق.
- مطالبه المفوض السامي للمجلس تقريرا مفصلا عن أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق منذ عام 2003 وفقا لتقرير بعثة الأمم المتحده وتقارير منظمات المجتمع المدني.
- تعيين مقرر خاص للنظر في العنف الذي يمارس ضد النساء، مسبباته وعواقبه لكي يتم التركيز على وضع نساء العراق في تقريره.

- في تقرير لمنظمة أوكسفام في 8 آذار 2009 تحت عنوان (عن لسانها : تتحدث نساء العراق عن أعظم مخاوفهن وتحدياتهن) ، وضح التقرير بأن الوضع عام 2008 أصبح أسوأ مما كان عليه مقارنة بعامي 2006 و 2007 حسب مآلاته 40% من النسوة. 22% منهن قلن بأن الوضع الأمني بقي كما هو مقارنة بكل العاميين، وقعت 55% منهن ضحايا للعنف منذ عام 2003، أكثر من 30% منهن لديهن أسر ماتوا جراء أحداث عنف، 45% منهن قلن بأن دخلهن أصبح أسوأ مما كان عليه مقارنة بعام 2006 و 2007، وما يقارب الـ 25% لا يمكنهن الحصول على مياه صالحة للشرب، في حين يتمكن نصف عدد هؤلاء النسوة من الحصول على مياه شرب يومية، قلن بأنها لا تصلح للشرب، 69% من النساء قلن بأن توفر الماء أصبح أسوأ مما كان عليه خلال عامي 2006 و 2007. تحصلت ثلث نساء العراق على الطاقة الكهربائية لمدة 3 ساعات في اليوم أو أقل، أما الثلثين الآخرين فيحصلن على 6 ساعات أو أقل من الطاقة الكهربائية، 80% منهن ذكرن بأن الحصول على الطاقة الكهربائية أصبح أصعب مما كان عليه عام 2007. ذكرت نسبة 80% من النساء نفس مآذرك سابقا مقارنة بعام 2006، و 84% منهن قلن بأنه أصعب مما كان عليه مقارنة بعام 2003. ذكر نصف عدد النساء بأن الحصول على الرعاية الصحية الجيدة أصبح أصعب عام 2008 مقارنة بعامي 2006 و 2007.
- أوضحت دراسة أجرتها منظمة (نساء من أجل النساء) عام 2008، أوضحت بأن النساء لا يتمكنن من التجوال في الشوارع بحرية، 68% منهن قلن بأنهن لا يستطعن قيادة سياره، 48.6% منهن قلن بأنهن لا يمكنهن العمل خارج المنزل. عندما سألناهن عن التحديات الأكبر بخصوص حرية تنقلهن الشخصية، 46.8% منهن قلن بأن انعدام الأمن في الشوارع هو ما يشكل تحديا أكبر لهن.
- وفقا للأرقام المقدمه من (وزارة الداخليه – وزارة الدفاع – وزارة العمل والشؤون الاجتماعيه – وزارة العدل) ، فقد ازداد العدد الكلي للمتهمين والمعتقلين والسجناء الذين صدرت أحكام بحقهم من قبل السلطات العراقيه، ازداد عددهم من 28956 سجين في نهاية كانون الأول عام 2009 الى 35653 سجين (من ضمنهم 34220 سجيناً من البالغين و 1433 سجيناً من القاصرين). هناك 757 سجينه، في نهاية كانون الأول عام 2010.
- يؤكد ما تم ذكره في أكتشاف منظمة (نساء من أجل النساء) الدوليّه خلال دراسة أجرتها عام 2008، عندما سُئلت النسوة بصوره خاصه عن حصولهن على التوظيف، 45.3% منهن وصفن فرصهن بالضعيفه، و 26.6% منهن قلن بأنهن لم تسنح لهن أية فرصة على الإطلاق.
- تم التركيز على مآذرك في دراسة الهيئه الدوليّه للهِلال الأحمر العراقي، حيث يعد متوسط دخل الأسر التي ألتقت بها الهيئه والتي ترأسها نساء متعفات هو 150.000 دينار عراقي شهريا (أي 125 دولار شهريا). يكون مصدر المال بصورة رئيسيه من الأقارب أو مؤسسه خيريه. و يعد هذا المبلغ أقل بكثير من الحد الأدنى المقدر لنفقات الأسره. حاليا ، 6% فقط من أصل 4 مليون مواطن عراقي يعتمد على المساعده الغذائيه وبأماكنهم الحصول على مفردات البطاقه التموينيه من نظام التوزيع العام، بعد أن كانت نسبة الحصول عليها بين المواطنين تبلغ 96% عام 2004.